Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(6); June 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
19.05.2019	12.06.2019	15.06.2019.

The role of Islamic banks in achieving the objectives of sustainable development Selected Arab Experiences with Reference to Iraq

الدور التمويلي للمصارف الاسلامية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

تجارب عربية مختارة مع الاشارة الى العراق

أ. م. د. أسماء جاسم مُحَمَّد

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المخلص

إن التوسع المصرفي لا يمكن ان يعد نجاحا كاملا بالنسبة للمصارف الاسلامية اذا كانت هذه الصناعة لا تهتم بمتطلبات التنمية المستدامة او بما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية، من واقع ان المصارف الإسلامية لا تسعى بنشاطها لضمان الربح فقط وتحقيقه وبالتالي تعزيز وإرضاء رغبات مساهميها ، بل تقع عليها أيضًا مسؤولية القيام ببعض الأنشطة والخدمات التي تشير إلى تجاوبها مع حاجات ورغبات المجتمع الذي وثق بها وتعامل معها .

وعليه, نلاحظ ان المصارف الاسلامية تساهم في تحقيق التّنمية المستدامة من خلال بعدها الاجتماعي, الذي يهتم بالأنشطة الاجتماعية المختلفة، من جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها وتقديم القروض الحسنة لمساعدة المحتاجين والمعوزين الى غيرها من الانشطة التي تراعي البُعد الاجتماعي في التّمويل وإدارة الأموال .

وتنطلق البحث من فرضية مفادها انه بالرغم من نجاح بعض التجارب العربية للمصارف الاسلامية في ضمان وتحقيق التنمية المستدامة من خلال بعدها الاجتماعي, الا انها في العراق تواجه بعدد من التحديات التي قد تحول دون تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وضمان حاجات المجتمع, وقد اعتمدت منهجية البحث على المنهج الوصفي التحليلي لعدد من التجارب التي مارست العمل المصرفي الاسلامي منها تجربة السودان والاردن لغرض الاستفادة منها في العراق, ولاثبات الفرضية جاء البحث بثلاث محاور, المحور الاول مفهوم واهداف التنمية المستدامة , الثاني تطرق للجانب النظري للمصارف الاسلامية , والثالث تطرق الى التعريف بتجربة السودان والاردن ودور المصارف الاسلامية فيها في ضمان التنمية المستدامة, الى جانب طرح تجربة العراق في هذا الاطار.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة,المصارف الاسلامية, السودان.

Abstract

The expansion of banking can not be a complete success for Islamic banks if the industry does not care about the requirements of sustainable development or what is known as social responsibility, the fact that Islamic banks do not seek to ensure the profit only and achieve and thus enhance and satisfy the wishes of their shareholders, Is also responsible for carrying out some activities and services that indicate their responsiveness to the needs and desires of the community that they have documented and dealt with .

Therefore, we note that Islamic banks contribute to the achievement of sustainable development through their social dimension, which is concerned with various social activities, from collecting Zakat and distributing it to the beneficiaries and offering good loans to help the needy and destitute to other activities that take into account the social dimension in financing and managing the funds .

The research is based on the hypothesis that despite the success of some Arab experiences of Islamic banks in ensuring and achieving sustainable development through their social dimension, in Iraq they face a number of challenges that may prevent the achievement of the requirements of sustainable development and the needs of society. The analytical description of a number of experiments that have practiced Islamic banking, including the experience of Sudan and Jordan for the purpose of benefiting from them in Iraq, and to prove the hypothesis, the research came in three axes, the first axis is the concept and objectives of sustainable development, the second dealt with the theoretical

side of Islamic banks , And the third dealt with the definition of the experience of Sudan and Jordan and the role of Islamic banks in ensuring sustainable development, as well as put forward the experience of Iraq in this context .

المقدمة:

لقد اصبح للمصارف الاسلامية دور مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد ان غدت كتجربة ناجحة ومتطوّرة على المستويين الدولي والإسلامي, ولديها المقدرة على تحقيق النّمو المصرفي وضمان التّنمية جنبا الى جنب بشكلها الاقتصادي الاجتماعي, اذ إن هذا التوسع المصرفي لا يمكن ان يعد نجاحا كاملا اذا كانت هذه الصناعة لا تهتم بمتطلبات التنمية المستدامة او بما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية، من واقع ان المصارف الإسلامية لا تسعى بنشاطها لضمان الربح فقط وتحقيقه وبالتالي تعزيز وإرضاء رغبات مساهميها ، بل تقع عليها أيضًا مسؤولية القيام ببعض الأنشطة والخدمات التي تشير إلى تجاوبها مع حاجات ورغبات المجتمع الذي وثق بها وتعامل معها .

من هذا المنطلق, نلاحظ ان المصارف الاسلامية تساهم في تحقيق التّنمية المستدامة من خلال بعدها الاجتماعي, الذي يهتم بالأنشطة الاجتماعية المختلفة، من جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها وتقديم القروض الحسنة لمساعدة المحتاجين والمعوزين الى غيرها من الانشطة التي تراعي البُعد الاجتماعي في التّمويل وإدارة الأموال .

فضلا عن ذلك فان قيام المصارف الاسلامية بتعبئة المدخّرات يمثل دورًا مهمًا وفاعلا في ضمان التّنمية المستدامة، عبر ما يتركه من تأثيرات إيجابية على العملاء المدخّرين من جهة, وعلى الموارد المالية المدخّرة من جهة ، والّتي هي بالنهاية تعد من متطلّبات تحقيق هذه التنمية والأخذ بكلّ ما هو ممكن لتحقيق هذه الغاية .

اهمية البحث : الوقوف على اهم الخطوات التي يمكن أن تقوم بها المصارف الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة وضمانها .

فرضية البحث : بالرغم من نجاح بعض التجارب العربية للمصارف الاسلامية في ضمان وتحقيق التنمية المستدامة من خلال بعدها الاجتماعي, الا انها في العراق تواجه بعدد من التحديات التي قد تحول دون تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وضمان حاجات المجتمع .

منهجية البحث : إعتمدت المنهجية في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لعدد من التجارب التي مارست العمل المصرفي الاسلامي منها تجربة السودان والاردن لغرض الاستفادة منها في العراق .

هيكلية البحث : لاثبات الفرضية جاء البحث بثلاث محاور, تناول المحور الاول مفهوم واهداف التنمية المستدامة , والمحور الثاني تطرق الى ما يتعلق بالجانب النظري للمصارف الاسلامية , اما المحور الثالث فقد تطرق الى التعريف بتجارب بعض الدول كالسودان والاردن ودور المصارف الاسلامية فيها في ضمان التنمية المستدامة, الى جانب طرح تجربة العراق في هذا الاطار.

المحور الاول : مفهوم واهداف التنمية المستدامة

اولا : مفهوم التنمية المستدامة ونشاتها

لقد حضيت مواضيع التنمية بمجالاتها الاقتصادية والاجتماعية باهتماما كبيرا من قبل الباحثين لما لها من ارتباط وثيق بالجانب البشري ، إذ يعد الانسان هو الهدف والغاية الاساسية لها .

اذ جاء تعريف التنمية المستدامة وفق تقرير بروتلاند عام 1987 بانها العملية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر (موسشين، 2000، صفحة 63).

مما يعني ان الموارد الحالية لا تنفرد بمنفعتها الاجيال الحاضرة فقط, فهي ليست من حقها لوحدها, وانما من حق الاجيال القادمة التي لها الحق في التمتع بها, فلا يحق للأجيال الحاضرة وفق ذلك ان تستنزف جميع الموارد المتاحة حاليا.

ولقد عرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، بأنها التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل، وقد انتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في أماكن قليلة، أو بعض السنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد (غنيم، 2007، صفحة 23).

ومن هنا يرى البعض ان التنمية المستدامة تؤكد على مراعاة حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية ، فضلا عن ذلك فانها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المرتبة الاولى، فأولوياتها تتضمن تلبية احتياجات الاساسية من الغذاء والمسكن والملبس والصحة وحق العمل والتعليم وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية (العوضي، 2003) .

فالواضح من التعاريف ان هذا النوع من التنمية يركز على بعدين اساسين هما الحاضر والمستقبل، واهمية إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

وقد برز مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة للمعاناة التي ميزت دول العالم الثالث , وزيادة مظاهر التخلف من الفقر والجهل ، فتم طُرح المفهوم كأداة تستطيع من خلالها تلك الدول أن تتجاوز ازمتها وتلحق بالدول المتقدمة.

ومن هنا بدات أنشطة الأمم المتحدة تهتم وتسترشد في ميدان البيئة بالمؤتمرات والتقارير السنوية ابتداءا من المؤتمر الذي عقدته عام 1972 المعني بالبيئة البشرية , وحتى مؤتمر التنمية المستدامة عام 2012, حيث ركز المؤتمر على جانبين اساسيين يتعلق الاول بموضوع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، ويتعلق الثاني بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وقد أبرزت الأعمال التحضيرية للمؤتمر اهم المجالات ذات الأولوية كالحاجة الى وظائف لائقة، والطاقة، والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، والمياه، وما يتعلق بالبيئة من مخاطر الكوارث .

ثانيا : اهداف التنمية المستدامة

تركز اهداف التنمية المستدامة على مواضيع عديدة , اهمها التاكيد على الجوانب المنية بالفقر والتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين الى غيرها من الاهداف .

اذ تضمنت الأهداف والغايات التي تم الاتفاق عليها في تحقيق التنمية المستدامة على رؤية تقوم على إحداث التحول بالمجتمعات إلى عالم ينعدم فيه الفقر والجوع والفاقة وكل صور المرض, وينعدم فيه ايضا الخوف والعنف ، وبالشكل الذي يمكن أن تزدهر فيه جميع مرافق الحياة, ويتم فيه كذلك الانتقال الى عالم تسود في كافة أرجائه سيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز واحترام حقوق الإنسان وصيانة كرامته , واحترام الأعراق والانتماء ويسود فيه التنوع الثقافي, ويتمتع بتكافؤ الفرص لكل الجنسين، وتحجم عنه جميع العوائق والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تحول دون تمكينهم من تلبية احتياجاتهم , وبالتالي ضمان العدل والإنصاف والشراكة الاجتماعية للجميع .

فضلا عن السعي الى ايجاد سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد لكل المستويات والالمام بالقراءة والكتابة, والسعي الى ضمان تعميم التعليم وزيادة معدلات الالتحاق به بالنسبة للنساء والفتيات, وتعزيز فرص

الحصول عليه مدى الحياة وبالتالي ضمان التنمية المستدامة, مع ضمان الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية, والحصول على مياه الشرب الامنة وخدمات الصرف الصحي، واتاحة الغذاء الامن الصحي , مع كفالة السلامة البدنية والعقلية, مع ضمان سبل الحصول على طاقة ومياه نظيفة وبنية تحتية جيدة (شريحة، صفحة 126، 127) .

ومن اهم الاهداف التي تسعى الى تحقيقها ايضا, اهمية التأكيد على اهمية حماية البيئة الطبيعية والتصدي لظاهرة الاحتباس الحراري وتغيير المناخ , وضرورة استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد, والمحافظة على البيئة, اذ يلاحظ في هذا المجال ان مفهوم التنمية لا يقتصر على العائد والتكلفة فحسب, بل لابد أن يشتمل على كل ما يعود علي المجتمع بالنفع العام ، استنادا إلي مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية (جبر، 2004) , ومن اهدافها ايضا محاولة احداث تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على تحقيق العدالة في مجال التوزيع وبالتالي ضمان التقارب في مستويات المعيشة لجميع افراد المجتمع , الى جانب السعي الى تعديل أنماط الاستهلاك السائدة ومحاولة الابتعاد عن الإسراف وتبديد الموارد وتلويث البيئة .

المحور الثاني : التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية

اولا : مفهوم المصارف الاسلامية

يعرف المصرف الاسلامي على انه: مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل تعاليم الإسلامية، فهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تاجر؛ بنك يبحث عن المشروعات الأكثر نفعا وليس مجرد الأكثر ربحا؛ البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية أي أنه غيرة على دين الله (سلطان، 1989، صفحة 53، 54).

وجاء تعريفه ايضا بأنه: مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع (يونس، 1996، صفحة 73).

فالمصارف الإسلامية وفق ذلك مؤسسات مالية مصرفية تتولى مهمة جميع الأموال واستثمارها بدلا من ادخارها وحجزها عن التداول, وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم مجتمع التكافل والتضامن الإسلامي، وبالتالي تحقيق العدالة التوزيعية بين افراد المجتمع, مع الالتزام بعدم التعامل بالفائدة الربوية واجتنابها اخذا وعطاءا .

ثانيا : نشأة وتطور المصارف الإسلامية

كانت أول محاولة لتنفيذ مبادئ الشريعة الإسلامية في المؤسسات المصرفية منذ عام 1963 عندما أنشئت بنوك الادخار في مصر , و لقد اعتمدت هذه البنوك في عملها على أساس تعبئة مدخرات صغار الفلاحين ومن ثم إعادة توظيفها على أساس المشاركة بعيدا عن التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا. وبالرغم من قصر هذه التجربة اذ انها لم تبقى اكثر من اربعة سنوات, الا انها حققت نجاحا كبيرا تجسد بزيادة عدد المودعين والمتعاملين معها .

وتبع ذلك محاولات اخرى منها في الباكستان وفي دول اخرى, حيث شهد العام 1971 تأسيس بنك ناصر الاجتماعي الذي بدأ بممارسة نشاطاته المصرفية عمليا عام 1972، وقد كان لإنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية عام 1977م دور مهم في زيادة ثقة المتعاملين مع المصارف الإسلامية ومن ثم انتشارها, وكان من اهم أهداف الاتحاد متابعة إنشاء ودعم العلاقة بين المصارف الإسلامية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية, فضلا عن دوره في تمثيل المصارف الإسلامية والدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية (الصعيدي، 1981) .

ثم جاءت بعد ذلك مبادرات ذات طابع دولي , وتعد هذه المبادرة من أهم المراحل التي ساهمت في تأصيل العمل المصرفي الإسلامي, وجعلته واقعا عمليا يحضى بالقبول الدولي, وذلك من خلال تأسيس المصارف الإسلامية في دول مختلفة من العالم، منها مصرف دبي الإسلامي الذي أنشئ في الإمارات عام 1975، ويُعدُّ بمثابة أول نموذج لمصرف إسلامي متكامل, ومصرف فيصل السعودي وبيت التمويل الكويتي عام 1977, ومصرف البحرين الإسلامي الذي تاسس عام 1979, وكذلك مصرف أبو ظبي الإسلامي عام 1997.

وقد وصل عدد المصارف الإسلامية حتى عام 1980م إلى اكثر من 20 مصرف، وتضاعف عددها بعد

ذلك ليصل إلى 52 مصرف عام 1985, ثم الى نحو 520 مؤسسة مالية ومصرف إسلاميا حول العالم بنهاية العام 2012موزعة على أكثر من 60 دولة ويتركز اغلبها في الدول العربية وبالاخص في دول الخليج العربي .

ثالثا : المصارف الاسلامية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية هي تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان, للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة (كريشة، 2003، صفحة 37), وهي بشكل بسيط تعني رغبة الدول النامية اللحاق بركب الدول المتقدمة، ورغبة هذه الأخيرة بزيادة النمو والتقدم لاقتصادها, وان مفهوم التنمية الاقتصادية ينطوي على إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما ينطوي على عملية رفع مستوى الدخل القومي للمجتمع (نذير، صفحة 15) .

وفي هذا المجال نجد ان الاسلام سبق كل فكر متقدم في التطرق لموضوع التنمية، اذ وجدت التنمية بألفاظ عديدة وفي كثير من الايات القرآنية والسنة النبوية وكتابات علماء الاسلام، فجاء بمصطلح التعمير او العمارة او التثمير, فنجد ان مصطلح التنمية يقترب كثيرا من مصطلح العمران في مفهوم الاسلام, فالعمارة يراد بها العمل بشرع الله لتحقيق حد الكفاية للجميع وللوصول إلي نمو مستمر للطيبات على وجه الارض، وذلك بالاستخدام الأمثل لكل ما سخر الله لنا من موارد طبيعية ومادية (علي، 1995) " لقوله تعالى "هو الذي أنشاكم من الأرض واستعمركم فيها" (هود:61) "من عمل صالحا من ذكر او أنثى فلنحيينه حياة طيبة "(النحل :97) .

فنظرة الإسلام للتنمية وفق مصطلح العمران, تتمثل بكونها نظرة شاملة لكل نواحي الحياة دون استثناء, وانها تركز على اهمية بناء الإنسان كاساس للعملية التنموية ، فالإنسان هو وسيلة وهدف التنمية بنفس الوقت, وهو محورها بوصفه الكائن الوحيد القادر على إحداث تغييرات في مجتمعه وفي الاقتصاد ومن ثم تطويره، ولهذا نلاحظ ان الإسلام قد حارب البطالة والكسل ومنع عدم السعي والعمل في الارض لما لهما من دور في التأثير على التنمية وتحجيمها وبالتالي زيادة الفقر والتخلف .

وبهذا نجد ان مصطلح العمارة أوسع دلالة وأشمل من مفهوم التنمية الاقتصادية التي تنحصر بموضوع الانتاج واهمية زيادته وتهمل موضوع التوزيع ودوره في تحقيق التوازن في الاقتصاد, ويهمل مفهومها ايضا الحاجات الروحية للانسان .

ومن هنا, فان المصارف الإسلامية تتولى مهمة الالتزام بواجب التنمية المستدامة, من واقع كونها تعمل على تعبئة الاموال واستثمارها لخدمة المجتمع, فالمشاريع الاستثمارية التي تعمل المصارف الاسلامية على تمويلها لم تقتصر على الابعاد الاقتصادية , بل انها تحقق أبعادا اجتماعية كثيرة تعد من متطلبات التنمية المستدامة, اذ نلاحظ في هذا المجال ان المصارف الإسلامية تميزت ببعد جديد يتمثل بإعانة المسلمين على تأدية واجباتهم الشرعية منها القيام بجمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها, فضلا عن القيام بجمع المدخرات لتأدية فريضة الحج من خلال صندوق الحج. الامر الذي دعى البعض الى ان يطلق على هذا البعد الخاص بالمصارف الإسلامية ببعد الالتزامات الشرعية (العاني، 2017، صفحة 285).

ومن اهم الانشطة التي تمارسها المصارف الإسلامية وتعمل من خلالها على ضمان التنمية المستدامة هي الاتي (علي، 1995):

- إدارة صندوق الزكاة وذلك عن طريق تحصيل الزكاة المستحقة من حملة الأسهم والمودعين والعملاء إذا قاموا بتفويض البنك بذلك، والعمل على صرفها ضمن الأوجه المحددة لها .
- إعطاء التبرعات والهبات من إيرادات البنك والتي تعد كصدقات للجمعيات الخيرية والتعليمية والصحية.
- تقديم قروض بدون فوائد (قروض حسنة) للأفراد المستحقين مثل الطلبة لغايات الدراسة والمرضى والمحتاجين.
- إدارة صناديق خاصة للمشروعات الخيرية والاجتماعية.

فالمصارف الاسلامية وفق الانشطة المذكورة اعلاه تساهم في ضمان التنمية المستدامة من خلال قيامها بجمع الزكاة وتوزيعها لمستحقيها الممثلة بالمصارف الثمانية التي جاء ذكرها في قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ...)/ (التوبة 60).

والى جانب ذلك يظهر البعد التنموي المستدام من خلال البعد البيئي وقيام المصارف الاسلامية بحماية الموارد التمويلية من التبذير والتبديد والعمل على استثمارها عن طريق بعض ادوات التمويل الحقيقي كالمزارعة والمساقاة والسلم والمضاربة والمشاركة وادوات اخرى تساهم في ترشيد استخدام الموارد التمويلية وتوجيهها لحماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى (يحياوي).

المحور الثالث : تجارب المصارف الاسلامية في ضمان اهداف التنمية المستدامة

اولا : تجربة المصارف الاسلامية في السودان

تبع قيام مصرف فيصل الإسلامي في السودان كاول مصرف اسلامي فيها, إنشاء خمسة مصارف إسلامية أخرى تتبع للقطاع الخاص، حيث تم إنشاء كل من بنك التضامن الإسلامي 1983م، وبنك التنمية التعاوني الإسلامي 1983م (حالياً بنك النيل)، والبنك الإسلامي السوداني 1983م، ثم أعقب ذلك إنشاء بنك البركة 1984م، وبنك الغرب الإسلامي (حالياً بنك تنمية الصادرات) 1984م. وعملت هذه المصارف عند إنشائها في ظل النظام المصرفي المزدوج. وأصدرت الدولة في عام 1984م، قانون المعاملات المدنية لعام 1984م والذي تم بموجبه الالتزام بتحريم كل صور التعامل بالربا أخذاً وعطاء على مستوى المصارف والاقتصاد. وعلى أثر ذلك تحول القطاع المصرفي للعمل وفق صيغ التمويل الإسلامية، بما في ذلك أنشطة البنك المركزي. وفي عام 1991م تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية, للتأكد بأنها تعمل بأحكام الشريعة الإسلامية (علية، 1985، صفحة 127).

وتمت أسلمة البنك المركزي خلال الفترة من(2005ـ 2010) وتم العمل بالنظام المصرفي المزدوج (إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب)، ولكن بعد انفصال الجنوب اصبحت كل المصارف في السودان تعمل بالنظام المصرفي الإسلامي .

وبعد ذلك شهد الجهاز المصرفي السوداني تطوراً كبيراً خلال الفترة الأخيرة وتم خلالها دمج مصارف وتأسيس مصارف اخرى جديدة، وتم استثمار رأس المال العربي في السودان، فاصبح الجهاز المصرفي في السودان يتكون من 37 مصرفاً كلها تعمل بالنظام المصرفي الإسلامي, وقد حققت نجاحاً كبيرا عبر مسيرتها الطويلة, ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين الاول : يتمثل في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع

المعاملات والابتعاد عن كل ما يخالفها, والثاني : يتمثل بزيادة موجوداتها وجمع كماً هائلاً من الأرصدة النقدية واستثمارها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فرحان، صفحة 31).

اما عن دور المصارف الاسلامية السودانية في تحقيق التنمية المستدامة, فنلاحظ في هذا المجال أن القيام بدور المسؤولية الاجتماعية وبالتالي ضمان التنمية المستدامة ظل عملاً تقوم به مختلف المصارف السودانية، وتمارسه برؤية معينة وبطريقتها الخاصة منذ بداياتها الاولى، وبلغت مساهماتها سنوياً في هذا المجال عشرات الملايين من الجنيهات، تقدمها المصارف لخدمة المجتمع والمؤسسات الخدمية، وللمنظمات وللأفراد المحتاجين , وقد باشرت واقدمت بعض المصارف في تكوين لجان مهمتها وضع الخطط اللازمة لذلك ومتابعتها والإشراف على تنفيذها.

وتمثل دور المصارف الاسلامية في التنمية المستدامة وبالتحديد في مجال المسؤولية الاجتماعية, بمجالات متعددة منها: إعادة الإعمار والوقوف ضد الكوارث ودعم التعليم بكل مراحله، مع دعم المؤسسات الصحية ومجال خدمات المياه ، الى جانب القيام بالأعمال الخيرية ودعم المحتاجين والفقراء، ودعم المساجد وجمعيات القرآن الكريم والعمل الثقافي بالبلاد والنشاط الرياضي الى غير ذلك من المجالات.

وفي هذا المجال , تبرز تجربة مصرف الاسرة الاسلامي في السودان الذي تأسس عام ٢٠٠٧ م بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ (الشرعية، 2010، صفحة 7، 8) , والذي نص قانون تأسيسه على أن من أهم النشاطات التي سيقوم بها المصرف هي تقديم التمويل الصغير للشرائح الصغيرة في السودان, فاصبح دوره واضحا في مجال التنمية المستدامة فيما يقدمه من خدمات تلبي احتياجات الشرائح الفقيرة في المجتمع, الذين يعانون من العوز المادي, والذين هم خارج نطاق الحصول على الخدمات المالية الرسمية , فعمل على مساعدتهم وإدراجهم ضمن المستفيدين من هذا القطاع المهم تحقيقا لما يعرف بمبدأ الشمولية المالية .

فكان من اهم الأهداف التي كلف المصرف بالعمل على تحقيقها هي الآتي (الليثي، صفحة 22، 23) :

1. تقديم الخدمات المالية للفقراء النشطين اقتصاديا وًالخريجين وصغار المنتجين من الزراع والحرفيين وتمكينهم من العمل .
2. تعبئة الموارد المحلية والخارجية وتوظيفها لصالح الفئات المستهدفة.
3. القيام بالأعمال المصرفية وفقا لًلنظم والقوانين المنظمة لذلك.

4. رفع الوعي المصرفي والادخاري وسط الشرائح المستهدفة.

5. إعداد العنصرالبشري بما يتلاءم مع متطلبات عمل البنك وتدريبهم على مفاهيم ممارسة التمويل الأصغر وآلياتها.

6. المساهمة في خلق فرص عمل للفقراء.

7. المساهمة في انسياب الموارد المتكاملة من القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي لمصلحة الفئات المستهدفة.

8. تحويل القطاعات غير المنظمة إلى قطاعات منظمة تساهم في التنمية الاقتصادية.

9. تنشيط الفقراء اقتصاديا وًإدماجهم في حركة التنمية.

باشر المصرف نشاطه المصرفي عام ٢٠٠٨ م، وحقق زيادات كبيرة في حجم التمويل الممنوح مع زيادة كبيرة في أعداد المستفيدين من نشاطاته واسهاماته في هذا المجال.

ويعد المصرف من بين المؤسسات المصرفية القليلة في السودان التي اتخذت زمام المبادرة فيما يتعلق بتمويل نشاط حاضنات الأعمال الموجهة لتشغيل شريحة الخريجين , حيث تبنى مجموعة من المبادرات, منها قيامه بتأسيس خمسة حاضنات بالتعاون مع بعض المؤسسات العلمية بالسودان وقد وحققت قدرا من النجاحات, وكانت من ضمنها تجربة حاضنة جامعة أمدرمان الإسلامية لتمويل الخريجين , والذي بدأ العمل بها عام 2010 , وقد بدأ تسويق الإنتاج الفعلي للحاضنة في الأول من يناير ٢٠١١ م .

وفيما يتعلق بعدد المستفيدين من هذا المشروع, يلاحظ ان العدد المخطط استيعابه عندما تعمل الحاضنة بطاقتها القصوي يبلغ نحو (1,100) خريج من مختلف جامعات السودان منهم (55) خريجا فقط من الجامعة الإسلامية تمثل نسبة الإناث فيها ٢٠ % فقط (الليثي، صفحة 28),ويتوزع هؤلاء الخريجين حسب الأنشطة التالية :

جدول (1) يبين عدد الخريجين المستفيدين من حاضنة امدرمان

نوع النشاط	عدد الخريجين
تسمين العجول	800

الدجاج اللاحم	30
شتول الزينة	40
تصنيع الاعلاف	25
تصنيع اللحوم	200
المسلخ او الجزر	25

المصدر : عصام مُحَّد الليثي, انجاح الصيغ الاسلامية في التمويل الاصغر: مع الاشارة الى تجربة بنك الاسرة في السودان, مجلة دراسات اقتصادية اسلامية, المجلد(19) العدد(1), ص34 .

ثانيا : تجربة المصارف الاسلامية في الاردن

تمارس المصارف الاسلامية العاملة في الاردن دورها في ضمان التنمية المستدامة من خلال قيامها بمسؤوليتها الاجتماعية والاهتمام بكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية في الاقتصاد، وما يؤكد ذلك ما تثبته وتؤشره التقارير المالية الصادرة عنها وما تتضمنه من بيانات توثق مختلف الانشطة الاجتماعية والصحية والرياضية ونشاطات دعم البحث العلمي والتفاعل مع الجهات الحكومية والجمعيات الخيرية (الزيود، 2013، صفحة 85) .

ومن هذه المصارف, نأخذ المصرف الاسلامي الأردني للتمويل والاستثمار الذي تأسس عام 1978، كشركة مساهمة عامة محدودة للقيام بالأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وبموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم (20) لسنة 1978م, وقد تبنى منذ تأسيسه **اهمية** ترسيخ قيم الشريعة الإسلامية في تعامله مع الجميع لضمان المصلحة العامة للمجتمع, مع **السعي الى** ضمان التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين ومسمولين وموظفين, فضلا عن التطلع لنيل ثقة الجميع في تقديم الخدمات المميزة التي تتماشى مع متغيرات العصر وضمن إطار المنهج الإسلامي, مع **السعي** إلى الاستفادة من كل جديد في مجال الصناعة المصرفية والتكنولوجية .

ومن اهم الانجازات التي حققها المصرف هي حصوله على العديد من الجوائز لتميزه في تقديم الخدمات والمنتجات و توفر عوامل الابتكار والابداع وإدارة الأصول والحوكمة, فضلا عن مساهماته الفاعلة والمميزة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية على مستوى الوطن العربي .

ومن أهم الاهداف التي يسعى اليها المصرف الإسلامي الأردني الى تحقيقها هي أن يمارس دوره في تدعيم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو أنشطة ومشاريع اقتصادية واجتماعية تعود بالنفع على أفراد المجتمع، فضلا عن تقديم الدعم المادي والمعنوي للمشاركة في إرساء اهداف التنمية المستدامة وبالتالي تحقيق الآمن والاستقرار الاقتصادي في البلد .

ولتعزيز هذه الاهداف فقد بلغ اجمالي رصيد التمويل والاستثمار في نهاية عام 2017 نحو (3,363) مليون دينار كما هو واضح في جدول رقم (2), ويلاحظ في هذا المجال ان عمليات التمويل التي باشرها المصرف ونفذها منذ بداية تأسيسه وحتى نهاية عام 2017 في السوق المحلية, انها قد شملت مختلف الانشطة ولم تقتصر على جانب دون اخر, فاهتمت بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية معا، فكما استفادت من هذه التمويلات العديد من المشاريع الصناعية والزراعية والعقارية , كذلك استفادت منها عدد من المرافق الصحية من مستشفيات وعيادات وشركات أدوية, وعدد من المؤسسات التعليمية من جامعات ومدارس ومعاهد تعليمية .

جدول (2) يبين اجمال رصيد التمويل والاستثمار في المصرف الاسلامي الاردني للمدة (2008_2017)/ (مليون دينار اردني)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم التمويل والاستثمار	1411	1556	1701	1784	2468	2495	2630

المصدر: التقرير السنوي للبنك الاسلامي الاردني لعام 2017, ص29.

وضمن الاطار الاجتماعي ولدعم التنمية المستدامة, يعمل المصرف الإسلامي الأردني ويحرص على تقديم القروض الحسنة مثل بقية المصارف الاسلامية، وهي كقروض تسترد مبالغها بدون فوائد, مع العلم انها تمنح لغايات واهداف إنسانية معينة تتلخص في تلبية حاجات المجتمع .

وقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من القروض الحسنة التي قدمها البنك منذ بداية تأسيسه وحتى نهاية عام 2017 نحو (268) مليون دينار استفاد منها نحو (447) الف مواطن (الاردني، 2017، صفحة 23).

وعلى الرغم من زيادة المبالغ المخصصة للقرض الحسن خلال المدة 2009-2017، إلاّ أنها انخفضت بالمقارنة بالسنوات (2010-2012)، الامر الذي انعكس على متوسط نصيب المستفيد من القرض ,حيث انخفض أيضا عام 2017 بالمقارنة مع السنوات (2010-2013) كما هو واضح في جدول رقم (3) .

جدول (3) حجم المبالغ المقدمة كقروض حسنة من المصرف الإسلامي الأردني للمدة 2009-2017 (مليون دينار أردني)

السنة	مبلغ القرض الحسن	عدد المستفيدين	متوسط نصيب المستفيد من القرض الحسن (دينار أردني)
	(1)	(2)	2 :1
2009	13	23000	565,2
2010	21,6	28000	771,4
2011	23,4	27000	886,7
2012	20,4	22000	927,3
2013	22,3	33000	675,8
2014	19,4	34000	570,6
2015	19,3	23000	839,1
2016	18,6	21000	885,7
2017	13,6	20000	680,0

عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك للمدة 2009-2017.

وللمصرف دور مهم في التعاون مع عدد من الجهات التعليمية والأكاديمية والتأهيلية في الأردن , ففي نطاق الاهتمام بتحسين اداء الموظفين فقام خلال عام 2017 بإشراك نحو (4,570) موظفا في دورات وندوات نظمتها اكاديمية تدريب وتنمية الموارد البشرية في البنك ومراكز تدريب وجهات متخصصة داخل الاردن وخارجها، وذلك مقابل إشراك نحو (4,199) موظفا في عام 2016 وكما هو واضح في جدول رقم (4),

وقد غطت هذه الدورات انشطة متعددة تتعلق بالاعمال المصرفية والادارية من ودائع واعتمادات وخطابات ضمان وإستثمار وتحليل مالي وسلوك وظيفي وتنمية المهارات الادارية ومهارات اللغة الانكليزية, فضلا عن فتح الدورات التي تهتم بالامور الشرعية والمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الاسلامية وتحليل المخاطر والجودة ومكافحة غسيل الاموال ومشاريع الطاقة المتجدده، الى جانب اشراك موظفين في برامج تدريبية ونشاطات تخدم مواضيع المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع (الاردني، 2017، صفحة 21).

جدول (4) يبين دور المصرف في التعاون مع الجهات التعليمية والاكاديمية والتأهيلية في الاردن

البيان / السنوات	اكاديمية تدريب وتنمية الموارد البشرية في البنك		مراكز تدريب داخل الاردن		مراكز تدريب خارج الاردن		التدريب الالكتروني	
	عدد الدورات والندوات	عدد المشتركين	عدد الدورات والندوات	عدد المشتركين	عدد الدورات والندوات	عدد المشتركين	عدد الدورات والندوات	عدد المشتركين
2014	212	2,904	264	634	24	39	_	_
2015	206	2,727	343	820	41	60	_	_
2016	234	3,258	361	887	33	54	_	_
2017	217	3,171	399	1,097	30	50	4	252

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المالية للبنك الإسلامي الأردني.

هذا وان الانفاق على هذا الجانب وان اتسم بالتذبذب الا انه عاد وارتفع في السنوات الاخيرة كما هو واضح في جدول رقم (5) .

جدول (5) يبين حجم التبرعات المقدمة لرعاية المؤسسات التعليمية والمؤتمرات العلمية للمدة 2008-2017/الاف الدنانير الاردنية

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المبلغ	36,	36,	66,	157,	175,	66,	77,	141,	130,83	149,

غ	3	4	3	0	5	6	6	2	1	5

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المالية للبنك الإسلامي الأردني.

ثالثا : تجربة المصارف الاسلامية في العراق

يتكون النظام المصرفي العراقي من (65) مصرف شملت (7) مصارف حكومية تتوزع الى (3) مصارف تجارية و(3) متخصصة وواحد مصرف اسلامي, و(58) مصارف اهلية خاصة وتتوزع الى (24) مصرف تجاري محلي و(16) مصرف اجنبي و(18) مصرف اسلامي منها (15) محلي و(3) اجنبي بحسب ما جاء في التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لعام (العراقي، 2015، صفحة 35).

وانطلقت بداية العمل المصرفي الإسلامي في العراق عندما تم أصدار قرار رقم (205) لعام (1992) بتأسيس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية, حيث يمثل هذا المصرف النواة الاولى للصيرفة الإسلامية في العراق, وبالرغم من ظروف الحصار الاقتصادي الصعبة التي باشر عمله في ظلها , الا انه استطاع ان يحقق نموا جيدا من خلال زيادة عدد فروعه داخل العراق بحيث بلغت نحو (15) فرعا, وازداد رأس ماله المكتتب الى (102) مليار دينار عراقي بعد ان كان عند التأسيس (116) مليون دينار عراقي, وتمثلت مبررات قيامه باهمية إثبات الهوية الإسلامية لهذا البلد الإسلامي (الهيتي، صفحة 665), ومحاولة دعم الاقتصاد الوطني من خلال تعبئة المدخرات واستثمارها داخل الاقتصاد.

واستنادا الى احكام المادة (104) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 , اصدر البنك المركزي تعليماته الخاصة بتنظيم الصيرفة الاسلامية في العراق, وبين ان اهداف المصرف الاسلامي تتجسد في تقديم الخدمات المصرفية على وفق احكام الشريعة الاسلامية وعدم التعامل بالربا, والقيام بجميع اعمال التمويل والاستثمار في مختلف المشاريع عن طريق التمويل بالصيغ الاسلامية كالمشاركة او المضاربة، والاجارة والوكالة او بيع السلم ، والاستصناع وغيرها من الصيغ التي تتعامل بها المصارف الاسلامية .

وشهدت المصارف الاسلامية في العراق خلال السنوات الماضية تطورات إيجابية متسارعة، مكنتها من الاستحواذ على ما يوازي اكثر من نصف الحصة السوقية للمصارف الخاصة،اذ يلاحظ في هذا المجال ان الزيادة الحاصلة في رؤوس اموال المصارف الخاصة او الاهلية لعام 2016 كان للمصارف الاسلامية فيها الحصة الاكبر , اذ احتلت المرتبة الاولى في هذه الزيادة بنسبة (71)% قياسا بالعام الماضي وبنسبة مساهمة

(28,90)% من اجمالي رؤوس اموال المصارف (العراقي، 2015، صفحة 35), الامر الذي يعزز من مكانة هذه المصارف ويحفز نحو المزيد من النجاحات في المستقبل, ومن ناحية اخرى, وكما هو واضح في جدول رقم (6), فان هذه الزيادة تشكل خطوة الى الامام في حصتها من اجمالي رؤوس اموال الجهاز المصرفي في العراق .

جدول (6) يبين الاهمية النسبية لرؤوس اموال المصارف الاسلامية والتجارية في العراق للمدة(2011_2016) / النسبة %

السنوات	المصارف الاسلامية	المصارف التجارية
2011	23,4	57,5
2012	22,5	53,5
2013	20	50
2014	23	73
2015	18,7	56,1
2016	28,9	48,7

المصدر:عمل الباحثة بالاستناد الى تقارير البنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة

ومن جهة اخرى, فوفق مقررات لجنة بازل فان معامل كفاية راس المال من المؤشرات التي تعطى الثقة للمصارف الاسلامية ويعزز من قدرتها على العمل ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها, من واقع أن رأس المال هو خط الدفاع الأول عن أموال المودعين, وكذلك مقابلة مخاطر الائتمان والتمويل وتقلبات سعر الصرف الى غيرها من المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد .

واذا ما علمنا ان قانون المصارف العراقي لسنة 2014 قد جعل الحد الادنى لمعيار كفاية راس المال ما نسبته (12)% , في الوقت الذي بلغت النسبة المحددة من قبل لجنة بازل نحو (8)%, فهذا يعني ان المصارف الاسلامية في العراق تمتلك نسبة كفاية جيدة ومرتفعة تؤهلها لمواجهة مخاطر الائتمان المصرفي, وذلك لانها قد تجاوزت الحد الادنى وحققت اعلى مستويات كفاية راس المال كما هو واضح في جدول رقم (7) الذي يعكس اقل واعلى نسبة كفاية لراس المال حققتها تلك المصارف خلال السنوات (2011_2016) .

جدول (7) يبين تطور نسبة كفاية راس المال في المصارف الاسلامية للمدة (2011_2016)/ النسبة %

السنوات	اقل نسبة كفاية لراس المال/%	اعلى نسبة كفاية لراس المال/%
2011	23_16	179_19
2012	28_15	90_66
2013	36_25	172_108
2014	32_24	210_154
2015	30_28	303_215
2016	31_26	320_673

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد الى تقارير البنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة

رغم زيادة القاعدة الرسمالية للمصارف التجارية العاملة في العراق وبضمنها المصارف الاسلامية وزيادة موجوداتها كما هو واضح في جدول رقم (8) , بالرغم من هذه الزيادة الا ان هذي الموجودات ظلت ضعيفة **لا تتجاوز رؤوس اموالها الا بنسبة قليلة, لافتقار هذه المصارف الى اساسيات عمل الصناعة المالية الاسلامية**, فضلا عن التحديات الكثيرة التي واجهت عملها الداخلية منها والخارجية, وياتي في مقدمتها **كيفية التعامل مع قضية الفوائد**, الى جانب **نقص الخبرات والكوادر المتخصصة في هذا المجال , ولكن رغم ذلك فالملاحظ ان المصارف الإسلامية في العراق تنمو وتزداد بشكل سريع في ظل المنافسة من قبل المصارف الحكومية والتجارية الخاصة.**

جدول (8) يبين تطور بعض بيانات المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة (2012_2016) /ترليون دينار عراقي

السنوات	الموجودات	الودائع المصرفية	الائتمان الممنوح
2012	191,0	62,0	28,4
2013	208,8	68,9	30
2014	226,6	74,1	34,1

2015	222,8	64,3	36,8
2016	221,1	62,4	37,2

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد الى تقارير البنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة

فقد عانى الاقتصاد العراقي بعد احداث عام 2003 من نظاما مصرفيا هشا يتمثل بضعف الثقة بالمصارف العراقية ، وضعف دور المصارف في النشاط الاقتصادي والتنموي وخاصة فيما يتعلق بالمصارف التجارية العاملة في العراق وكما هو واضح في جدول رقم (9) الذي يعكس اهمية رؤوس اموالها الى الناتج المحلي الاجمالي, والتي هي في الواقع نسبة متدنية مما يشير إلى أن رؤوس أموال المصارف ما زالت لا تفي باحتياجات المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي (العراقي، 2015، صفحة 45)

فهذه في الحقيقة من أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي, اذ انها تؤكد إستمرار ضعف مساهمة الإئتمان المحلي في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث انها وصلت الى ما نسبته (6)% عام 2016، مما تعكس ضعف مساهمة هذا القطاع في التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

جدول (9) يبين نسبة مساهمة رؤوس اموال المصارف التجارية الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2016_2011)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي	1,9	2,4	2,8	3,5	5,3	6,0

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد الى تقارير البنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة

والمصارف الاسلامية في هذا المجال كغيرها من المصارف التجارية لم تقدم شيئاً ملموساً لدعم الاقتصاد الوطني, وقد يكمن السبب في ذلك الى عدد من المشكلات التي تعانيها, التي قد تتجسد في افتقارها الى الكفاءات الادارية من حيث توفر كوادر مصرفية محترفة في مجال العمل المصرفي وما يترتب على ذلك من ضرورة توافر برامج تدريب وتأهيل العاملين فيها وادخال الأنظمة المصرفية الحديثة , فضلا عن تسهيل انجاز المعاملات المصرفية وتيسيرها, مع محاولة مطابقة الأنظمة والإجراءات المصرفية لمبادئ الشريعة

الإسلامية, اذ يلاحظ في هذا المجال **افتقار هذه المصارف الى اساسيات عمل الصناعة المصرفية الاسلامية, بل ان البعض منها لم يعين هيئة رقابة شرعية لتنظر في العقود والمعاملات المالية وبالتالي اجازتها, كونها لم تمارس العمل المصرفي الاسلامي مثل استخدامه للصيغ الاسلامية وتطبيقها على السلع والخدمات كالمرابحات في السلع والسيارات والعقارات ولم يمارس ايضاً عمليات المشاركة والاستصناع للصناعات المختلفة .**

هذا الى جانب العديد من التحديات والمشكلات الهيكلية والتنظيمية التي يعاني القطاع المصرفي العراقي والتي لم يتمكن من التخلص منها او تخطيها بسبب الضغوطات الإقتصادية والإجتماعية او السياسية والظروف الأمنية التي يعيشها اليوم.

ومن جهة اخرى تعاني المصارف الاسلامية في العراق من عدم وجود قوانين خاصة بتنظيم عملها المصرفي طيلة السنوات الماضية حتى اصدار قرار رقم (6) لسنة 2011, الى جانب ضعف العلاقة بينها وبين البنك المركزي, اذ نلاحظ في هذا المجال ان هذا الاخير قد حجم قدرتها في المشاركة ببرامج التنمية والاستثمار من خلال قيامه بتقيد نشاطها الاستثماري وجعله بان لا يتجاوز (20)% من راس المال والاحتياطيات النقدية لديها (الدليمي، 2013، صفحة 203).

وتظهر كذلك التحديات التي تفرضها العولمة, كاتفاقية منظمة التجارة العالمية لتحرير تجارة الخدمات المالية المصرفية , وما تمخض عنها من زيادة حدة المنافسة في العمل المصرفي, الى جانب مقررات لجنة بازل (1,2) ودعوتها الى استخدام أساليب إدارة المخاطر وتطويرها مع ضرورة الالتزام بمبدأ الإفصاح عن أعمالها, وهي بالنهاية تمثل تحديات حقيقية تواجه المصارف الاسلامية , من واقع كونها تنطوي على شروط ومتطلبات لن تتمكن هذه المصارف من الوفاء بها.

أن تجربة المصارف الإسلامية العراقية لا تزال تجربة فتية وهي بحاجة إلى الاهتمام كي ترتقي بنشاطها إلى ما يحفزها لخدمة اهداف التنمية المستدامة.

وبهذا فبالرغم من التحديات التي تواجهها, فامامها فرص استثمارية كثيرة, وجاء **دورها التنموي الذي يتجسد في التنمية والاستثمار للمناطق التي تحتاج مشاريع اعادة الاعمار في كافة المناطق العراقية ، مما**

يستدعي الاهتمام بتدريب وتأهيل ملاكاتها كي تتمكن من تقديم منتجات تتلائم والبيئة العراقية، وبالتالي يمكنها أن ترتقي بخدماتها المصرفية , في ظل المنافسة الشديدة فيما بينها وبين المنتجات التي تقدمها المصارف التقليدية.

الاستنتاجات :

من خلال البحث تبين الاتي :

1. يظهر البعد التنموي المستدام من خلال البعد البيئي وقيام المصارف الاسلامية بحماية الموارد التمويلية من التبذير والتبديد والعمل على استثمارها عن طريق بعض ادوات التمويل الحقيقي كالمزارعة والمساقاة والسلم والمضاربة والمشاركة وادوات اخرى تساهم في ترشيد استخدام الموارد التمويلية وتوجيهها لحماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى .

3. تعمل المصارف الاسلامية على أساس توفير السيولة النقدية اللازمة لقيام للمشروعات التنموية سواء كانت الاقتصادية منها او الاجتماعية , مستخدمة لذلك عدة صيغ وادوات استثمارية,ويتم استخدام الأموال في المصارف الاسلامية عن طريق هذه الصيغ التمويلية, والتي يمكن ان تمول كافة الأنشطة الاقتصادية سواء أكانت صناعية او زراعية , تجارية، عقارية، مهنية، او حرفية, لخدمة اغراض التنمية الاقتصادية في البلد .

4. ما يتعلق بتجارب بعض الدول , فنلاحظ في هذا المجال أن القيام بدور المسؤولية الاجتماعية وبالتالي ضمان التنمية المستدامة ظل عملاً تقوم به مختلف المصارف السودانية ومنها مصرف الاسرة الاسلامي ، والذي نص قانون تأسيسه على أن من أهم النشاطات التي سيقوم بها المصرف هي تقديم التمويل الصغير للشرائح الصغيرة في السودان, فاصبح دوره واضحا في مجال التنمية المستدامة فيما يقدمه من خدمات تلبي احتياجات الشرائح الفقيرة في المجتمع, الذين يعانون من العوز المادي, والذين هم خارج نطاق الحصول على الخدمات المالية الرسمية , فعمل على إدراجهم ضمن المستفيدين من هذا القطاع المهم تحقيقا لما يعرف بمبدأ الشمولية المالية .

وظهرت ايضا تجربة المصرف الإسلامي الأردني ,ويلاحظ في هذا المجال ان عمليات التمويل التي باشرها المصرف ونفذها منذ بداية تأسيسه وحتى نهاية عام 2017 في السوق المحلية, انها قد شملت مختلف الانشطة ولم تقتصر على جانب دون اخر, فاهتمت بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية معا، فكما استفادت من هذه

التمويلات العديد من المشاريع الصناعية والزراعية والعقارية , كذلك استفادت منها عدد من المرافق الصحية من مستشفيات وعيادات وشركات أدوية, وعدد من المؤسسات التعليمية من جامعات ومدارس ومعاهد .

وضمن الاطار الاجتماعي ولدعم التنمية المستدامة, يعمل المصرف الإسلامي الأردني ويحرص على تقديم القروض الحسنة مثل بقية المصارف الاسلامية، وهي كقروض تسترد مبالغها بدون فوائد, مع العلم انها تمنح لغايات واهداف إنسانية لتلبية حاجات المجتمع .

5. في المجال العراقي تبين من خلال البحث ان القطاع المصرفي فيه يعاني من التحديات الكثيرة التي تعكس ضعف مساهمته في التنمية الإقتصادية والإجتماعية, ولكن بالرغم من التحديات التي تواجهه, تظهر امامه فرص استثمارية كثيرة, تتجسد في التنمية والاستثمار للمناطق التي تحتاج مشاريع اعادة الاعمار في كافة المناطق العراقية , مما يستدعي الاهتمام بتدريب وتأهيل ملاكاتها كي تتمكن من تقديم منتجات تتلائم والبيئة العراقية، وبالتالي يمكنها أن ترتقي بخدماتها المصرفية , في ظل المنافسة الشديدة فيما بينها وبين المنتجات التي تقدمها المصارف التقليدية.

التوصيات

1. تشجيع المصارف الإسلامية للإفصاح عن ممارستها الاجتماعية من خلال مؤشرات رقمية يمكن بواسطتها تبيان تميز ذلك المصرف عن الآخر.

2. وحيث ان بعض التجارب اثبتت قدراتها التنموية في المجال الاجتماعي وحققت نجاحا في هذا المجال فمن المفروض تعميم تجربتها والاستفادة منها .

3. على المصارف الإسلامية التركيز على حد سواء إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي لتعزز ثقة المتعاملين معها.

4. تشجيع المصارف الاسلامية للافصاح عن ممارستها الاجتماعية، ببيانات ومؤشرات لكي يمكن اجراء المقارنة بين ممارسات المصارف من الناحية الاجتماعية.

5. الاهتمام بالموظفين العاملين كاحدى الفئات المستهدفة بسياسات التنمية المستدامة للمصارف الاسلامية من خلال منح رواتب وحوافز مناسبة مع توفير فرص التدريب اللازمة .

المراجع

ابراهيم احمد الصعيدي. (1981). المصارف الاسلامية مصادر الاموال واستخداماتها وموقفها من السياسة الائتمانية للبنوك التجارية مع دراسة المشاكل المحاسبية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*.

احمد محمد علي. (1995). *دور البنوك الاسلامية في مجال التنمية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية* (المجلد الطبعة الاولى). جدة.

اسامة عبد المجيد العاني. (2017). طبيعة المسؤولية الاجتماعية في المصرف الاسلامي. *المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية*.

التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي. (2015).

التقرير السنوي التاسع والثلاثون للبنك الاسلامي الاردني. (2017).

الهام يحياوي. (بلا تاريخ). *(https://platform.almanhal.com)*. تم الاسترداد من المصارف الاسلامية كالية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي.

تقرير مجلس الادارة والقوائم المالية وتقرير المراجع العام وهيئة الرقابة الشرعية. (2010). *بنك الاسرة*.

خضير نذير. (بلا تاريخ). *دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة والية الوادي 2003-2013*.

دوجلاس موسشين. (2000). *مبادئ التنمية المستدامة*. (ترجمة بهاء الدين، المترجمون) مصر: الدار الدولية الثقافية.

سعاد عبد الله العوضي. (2003). *البيئة والتنمية المستدامة*. الكويت: 2003.

عبد الرحمان تمام أبو كريشة. (2003). *علم الاجتماع التنمية*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

عبد الرزاق رحيم الهيتي. (بلا تاريخ). *المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق*.

عبد المنعم محمد مبارك ، محمود يونس. (1996). *اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

عبد الناصر طلب الزيود. (2013). المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في الاردن (2008-2010). *مجلة دراسات العلوم الادارة، مجلد (40)*.

عصام محمد علي الليثي. (بلا تاريخ). انجاح الصيغ الاسلامية في التمويل الاصغر مع الاشارة الى تجربة بنك الاسرة (السودان). *دراسات اقتصادية اسلامية، مج19* .

فؤاد حميد الدليمي. (2013). واقع الصيرفة الاسلامية في العراق. *مجلة البحوث والدراسات الشرعية*(العدد السادس عشر).

ماجدة احمد ابو زنط وعثمان محمد غنيم. (2007). *التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*. الاردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

محمد ابراهيم جبر. (2004). *مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي*. دون ذكر معلومات اخرى.

محمد بشير علية. (1985). *القاموس الاقتصادي*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات العربية والنشر.

محمد سعيد سلطان. (1989). *ادارة البنوك* . الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

محمد عبد الحميد محمد فرحان. (بلا تاريخ). *دراسة لأهم مصادر التمويل*. لا توجد طبعة.

نبيل اسماعيل ابو شريحة. (بلا تاريخ). *التوعية البيئية والتنمية المستدامة*. مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدول العربية.